موجز المذكرة الإخبارية

البنك الشعبي المركزي

زيادة في رأسمال البنك الشعبي المركزي مخصصة لمجموعة "SFI" عبر شركات
"INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION"
"AFRICA CAPITALIZATION FUND LTD"
"IFC CAPITALIZATION (EQUITY) FUND L.P."
والمقترحة على الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 21 شتنبر 2012

عدد الأسهم المخصصة للإصدار	**8 657 096**
سعر السهم	**201** درهم
المبلغ الإجمالي للعملية	**1 740 076 296** درهم

الهيئة المكلفة بالاستشارة والتنسيق

UPLINE CORPORATE FINANCE
GROUPE BANQUE POPULAIRE

الهيئة المكلفة بإجراءات التسجيل

UPLINE SECURITIES
GROUPE BANQUE POPULAIRE

تأشيرة مجلس القيم المنقولة

1- طبقا لأحكام دورية مجلس القيم المنقولة ، القاضية بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 93-212، الصادر في 21 شتنبر 1993 والمتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أوسنداتها كما تم تعديله وتتميمه، قام مجلس القيم المنقولة بالتأشير على هذه المذكرة الإخبارية بتاريخ 28 غشت 2012 تحت المرجع VI/EM/031/2012.

تنبيه

إن تأشيرة مجلس القيم المنقولة لا يفترض منها الموافقة على جدوى العملية ولا المصادقة على المعلومات المقدمة. وإنما تم منحها بعد دراسة مدى دقة وتناسق المعلومة المقدمة في إطار العملية المعروضة على المستثمرين.

قام مجلس القيم المنقولة بتاريخ 28 غشت 2012 بالتأشير على المذكرة الإخبارية المتعلقة بالزيادة في رأسمال البنك الشعبي المركزي والمخصصة لمجموعة " SFI ".

ويمكن في كل حين الاطلاع على المذكرة الإخبارية المؤشر عليها من طرف مجلس القيم المنقولة في العناوين التالية :

- بمقر البنك الشعبي المركزي الكائن بشارع الزرقطوني رقم 101 ، الدارالبيضاء.الهاتف :33 25 20 (0522) وعلى موقع البنك الالكتروني www.gbp.ma ؛
- بمقر شركة " Upline Securities " الكائن بشارع عبد اللطيف بن قدور رقم 37 ، الدارالبيضاء 050 20 ، الهاتف : 71 71 99 (0522) ؛
- بالموقع الإلكتروني لمجلس القيم المنقولة www.cdvm.gov.ma ؛
- بمقر بورصة القيم وبموقعها الإلكتروني www.casablanca-bourse.com.

I. تقديم العملية

I.1. أهداف العملية

سيكون للشراكة المبرمة بين البنك الشعبي المركزي و مجموعة " SFI " تأثيرات إيجابية على البنك يمكن إيجازها على النحو الآتي :

- مطابقة حكامة البنك الشعبي المركزي للممارسات الدولية ؛
- مواكبة البنك الشعبي المركزي في استراتيجية نموه الخارجي بإفريقيا ؛
- تدعيم بنية مساهمي البنك الشعبي المركزي من خلال ولوج مستثمرين دوليين في رأسمال البنك ؛
- تسهيل ولوج المجموعة لخطوط تمويلية لفائدة المقاولة الصغرى والمتوسطة، بالنظر لمكانة مجموعة " SFI " وتدخلاتها في هذا المجال.

I.2. خصائص العملية

طبيعة السندات	أسهم البنك الشعبي المركزي
عدد السندات	8 657 096 سهما
القيمة الإسمية	10 دراهم للسهم
شكل السندات	لحاملها
سعر الإصدار	تم تحديد سعر إصدار الأسهم الجديدة للبنك الشعبي المركزي بالنسبة لمجموعة " SFI " في 201 درهم للسهم.
علاوة الإصدار	تبلغ علاوة إصدار الأسهم الجديدة للبنك الشعبي المركزي 191 درهما للسهم.
مبلغ العملية	1 740 076 296 درهما
التسجيل الإلكتروني لملكية الأسهم	يتم التسجيل الإلكتروني لملكية الأسهم بالكامل لدى المؤسسة المركزية للإيداع ماروكلير
تحرير الأسهم	يتم تحرير الأسهم بالكامل عند الاكتتاب
تحرير الأموال	22 أكتوبر 2012
تاريخ التمتع	فاتح يناير 2012
خط السومة	الخط الأول
حق أفضلية الاكتتاب	ستقرر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 21 شتنبر 2012 من أجل البت في الزيادة في رأسمال البنك حذف حق أفضلية الاكتتاب لكي تخصص عملية الزيادة برمتها لفائدة مجموعة " SFI " .
الحقوق المرتبطة	▪ حق التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين: ستحظى مجموعة " SFI " بحق التصويت في الجمعيات العامة للمساهمين بدون أي تحفظ. ▪ الحق في توزيع الأرباح : مع مراعاة تاريخ التمتع ابتداء من فاتح يناير 2012، ستمتلك مجموعة " SFI " الحق في عائدات الأسهم بما أن توزيع هذه الأخيرة يتم بناء على قرار سيادي للجمعية العامة العادية للبنك الشعبي المركزي. ▪ حق توزيع علاوة التصفية :ستستفيد كافة الأسهم من نفس الحقوق عند توزيع علاوة التصفية.
قابلية تداول الأسهم	تمتع الأسهم المخصصة لمجموعة SFI بحرية التفويت
التخفيف من المساهمين الحاليين	عقب هذه العملية، سيتم التخفيف من المساهمين الحاليين بنسبة 5 %. وستصل حصتهم في رأسمال البنك الشعبي المركزي بعد العملية إلى 95 % من حصتهم قبل إجراء العملية.

I.3. الجدول الزمني للعملية

	المراحل	التاريخ
1	توصل بورصة الدار البيضاء بملف كامل عن العملية	24 غشت 2012
2	إصدار بورصة الدار البيضاء للإشعار بالموافقة يتعلق بالزيادة في رأس المال والجدول الزمني	28 غشت 2012
3	توصل بورصة الدار البيضاء بمذكرة إخبارية تحمل تأشيرة مجلس القيم المنقولة	28 غشت 2012
4	نشر الإعلان المتعلق بالعملية في نشرة السومات	29 غشت 2012
5	نشر البنك الشعبي المركزي لموجز المذكرة الإخبارية	06 شتنبر 2012
6	موافقة الجمعية العامة غير العادية للبنك الشعبي المركزي على إجراءات العملية	21 شتنبر 2012
7	توصل البورصة بمحضر الجمعية العامة غير العادية الذي حدد إجراءات الزيادة في رأس المال	25 شتنبر 2012
8	تحرير الأموال	22 أكتوبر 2012
9	توصل بورصة الدار البيضاء برسالة من الوكيل الخاص الذي يجب أن يوافق على الزيادة في رأس المال نقدا	24 أكتوبر 2012
10	تسليم السندات الجديدة	29 أكتوبر 2012
11	قبول السندات الجديدة وتسجيل العملية في البورصة	30 أكتوبر 2012
12	اقتطاع بورصة الدار البيضاء لعمولة التسجيل	31 أكتوبر 2012

II. معلومات خاصة بالمؤسسة المصدرة

II.1. تقديم عام

البنك الشعبي المركزي هو هيئة من هيئات القرض الشعبي للمغرب. ويخضع هذا الأخير الذي تأسس بموجب ظهير شريف رقم 1-60-232 بتاريخ 2 فبراير 1961 لأحكام القانون 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تتميمه وتعديله بموجب القانون رقم 07-42 الصادر في 20 أكتوبر 2008 والقانون 08-44 الصادر في 24 غشت 2010.

يتكون القرض الشعبي للمغرب من مجموعة من البنوك وهي البنك الشعبي المركزي من جهة وعشرة (10) بنوك شعبية جهوية من جهة أخرى. وتسند للقرض الشعبي للمغرب مهمة تشجيع نشاط تنمية كل منشأة متوسطة أو صغيرة، حرفية أو صناعية أو خدماتية، بتوزيع قروض صغيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. كما أنه يساهم في تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها وكذا النهوض بالأعمال البنكية على الصعيد المحلي والجهوي.

تسمية الشركة	البنك الشعبي المركزي
المقر الرئيسي	101، شارع الزرقطوني– ص.ب : 20100، الدار البيضاء
الهاتف	89 25 22 522 / 11 41 22 522 / 33 25 20 522 (212)
الفاكس	40 93 20 522 / 99 26 22 522 (212)
الموقع الإلكتروني	www.gbp.ma
الشكل القانوني	البنك الشعبي المركزي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة وخاضعة لأحكام القانون رقم 20-05[1]
تاريخ التأسيس	تأسس البنك الشعبي المركزي بموجب ظهير شريف رقم1-60-232 بتاريخ 2 فبراير 1961 على شكل شركة تعاونية برأسمال متغير
مدة الحياة	99 سنة
رقم السجل التجاري	السجل التجاري للدار البيضاء رقم 28173
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض الشركة	نصت المادة 5 من النظام الأساسي للبنك الشعبي المركزي على ما يلي : **1- العمليات البنكية** ▪ تهدف الشركة إلى القيام في إطار مهامها المعتادة بجميع العمليات التي قد تناط بالبنوك وفقا لأحكام القانون رقم 03-34 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المندرجة في حكمها ولكل نص يعدل أو يتمم القانون المذكور. ▪ تمارس الشركة أنشطتها البنكية، تحت الوصاية والمراقبة التقنية والمالية للجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب. **2- الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية** ▪ الشركة هي الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية خاضعة للقانون رقم 12/96 المذكور أعلاه. ▪ في هذا الصدد، يعهد إليها بالمهام التالية : ▪ مقاصة الديون المتبادلة المستحقة لهيئات القرض الشعبي للمغرب ؛ ▪ إعادة تمويل البنوك الشعبية الجهوية وفق الشروط التي تحددها اللجنة المديرية ؛ ▪ جمع الاكتتابات بالقيم المنقولة العامة أو الخاصة التي تتلقاها هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛ ▪ توطيد حسابات هيئات القرض الشعبي للمغرب والشركات التابعة له. ولإعداد حساباته الموطدة، تتشكل الهيئة المكلفة بالتوطيد من هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛ ▪ القيام وفق الإجراءات التي تحددها اللجنة المديرية بإدارة :

[1] تم تحويل البنك الشعبي المركزي من شركة تعاونية برأسمال متغير إلى شركة مساهمة، طبقا للمادة 16 من القانون 16/96 كما تم تعديله وتتميمه.

- فوائض خزينة البنوك الشعبية الجهوية ؛
- المرافق ذات المصلحة المشتركة لهيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- صندوق دعم القرض الشعبي للمغرب؛
- جمع التصاريح كيفما كانت طبيعتها المتعلقة ببنك المغرب و الإدارة والهيئات المهنية ؛

- الاضطلاع بكل مهمة تكلفه بها اللجنة المديرية ، تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون رقم 96-12.

بمقتضى أحكام المادة 55 من القانون 96-12، يضع البنك الشعبي المركزي رهن تصرف البنوك الشعبية الجهوية ، المستخدمين الإداريين اللازمين لحسن سيرها.

3- الأنشطة لحساب اللجنة المديرية

- يتولى البنك الشعبي المركزي سكرتارية اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب بمقتضى أحكام المادة 14 من القانون 96-12 .
- يجوز للجنة المديرية، طبقا للمادة 11 من القانون المذكور، أن تكلف البنك الشعبي المركزي بتنفيذ القرارات التي تتخذها بحكم اختصاصاتها التي يخولها لها القانون.
- تلزم قرارات اللجنة المديرية هيئات القرض الشعبي للمغرب.

4- عمليات التسيير والاستثمار وأخذ المساهمات – الشركات التابعة

- مع مراعاة احترام معايير ومساطر وشروط تمويل الميزانيات التي تحددها اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب، يمكن للشركة القيام بالعمليات التالية :

4-1 التسيير :

- يجوز للشركة القيام بكافة مصاريف التسيير اللازمة لنشاطها.

4-2 الاستثمار :

- يجوز للشركة القيام بجميع الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمزاولة نشاطها وللحفاظ على مصالحها و سكن مستخدميها.

4-3 أخذ مساهمات في رأسمال البنوك الشعبية الجهوية :

- يخضع أخذ البنك الشعبي المركزي لمساهمات في هيئة أو هيئات القرض الشعبي للمغرب للموافقة المسبقة للجنة المديرية التي تحدد مستويات هذه العملية وإجراءاتها.

4-4 المساهمات الأخرى والشركات التابعة :

- يجوز للشركة، مع مراعاة احترام مقتضيات القانون رقم 03-34 والأنظمة الجاري بها العمل وشريطة الحصول على ترخيص من لدن اللجنة المديرية :
- أخذ مساهمات في جميع الشركات والمقاولات الموجودة أو قيد الإنشاء ، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تعود بالنفع على المستويين المحلي أوالجهوي.
- إنشاء أو تصفية أية شركة تابعة بالمغرب أو بالخارج ، يعهد لها بإدارة أو استغلال أنشطة مشتركة لمجموعة البنوك الشعبية.

	▪ بيد أنه لا يمكنها التدخل مباشرة في الدوائر الترابية التي تنشط بها البنوك الشعبية الجهوية دون الحصول على موافقة البنك الشعبي الجهوي المعني. وفي حالة خلاف، يرفع النزاع للجنة المديرية من أجل البت في ذلك. ▪ وعموما، يجوز للشركة القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي قد ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأسمال الشركة الحالي	▪ إلى غاية 31 يوليوز 2012 ، بلغ رأسمال الشركة 270 848 644 1 درهم مقسم على 827 484 164 سهما.
الوثائق القانونية	▪ يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة للمساهمين وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير التدبير بمقر البنك الشعبي المركزي.
النصوص التشريعية والقانونية المطبقة	▪ باعتبار شكلها القانوني، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 الصادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون 05-20. ▪ باعتبار انتمائه للقرض الشعبي للمغرب، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون 96-12 ، كما تتميمه وتعديله بواسطة القانون 07-42 والقانون 08-44 المتعلق بالقرض الشعبي للمغرب ؛ ▪ باعتبار نشاطه، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 1/05/178 صادر في 15 محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 03. 34 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ؛ ▪ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك الشعبي المركزي للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا : ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 93-211-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 ؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 88-499 صادر في 27 يوليوز 1998 ومعدل بموجب قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1960 صادر في 30 أكتوبر 2001.وتم تعديل هذا الأخير بواسطة تعديل يونيو 2004 ودخل حيز التنفيذ في 22 نونبر 2004 وكذا القرار رقم 08-1268 الصادر في 7 يوليوز 2008 ؛ ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 93-212-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أوسنداتها كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 . ▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛ ▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛ ▪ النظام العام لمجلس القيم المنقولة المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 08-822 صادر في 14 أبريل 2008.
النظام الجبائي	▪ يخضع البنك الشعبي المركزي ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات (37 %) والضريبة على القيمة المضافة (10 %).
المحكمة المختصة في حالة نزاع	▪ المحكمة التجارية للدار البيضاء

II.2. المساهمون في رأسمال البنك الشعبي المركزي

إلى غاية 31 يوليوز 2012 ، يتوزع المساهمون في رأسمال البنك الشعبي المركزي على الشكل التالي :

المساهمون	عدد الأسهم	نسبة الامتلاك
البنوك الشعبية الجهوية	58 176 535	35,37%
البنك الشعبي لمكناس	*5 919 108*	3,60%
البنك الشعبي للوسط الجنوبي	*5 913 294*	3,60%
البنك الشعبي للجديدة أسفي	*5 916 166*	3,60%
البنك الشعبي لفاس	*5 940 897*	3,61%
البنك الشعبي للعيون	*4 937 490*	3,00%
البنك الشعبي لطنجة تطوان	*5 909 595*	3,59%
البنك الشعبي لمراكش بني ملال	*5 919 274*	3,60%
البنك الشعبي للرباط القنيطرة	*5 732 973*	3,49%
البنك الشعبي للناظور الحسيمة	*5 950 273*	3,62%
البنك الشعبي لوجدة	*6 037 465*	3,67%
الخزينة العامة	26 869 360	16,34%
المستخدمون	8 388 891	5,10%
المجمع الشريف للفوسفاط	8 752 736	5,32%
الملكية الوطنية للتأمين	6 683 624	4,06%
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد	11 092 480	6,74%
سينيا	343 910	0,21%
الصندوق المهني المغربي للتقاعد	8 237 655	5,01%
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين	1 562 606	0,95%
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين	1 562 606	0,95%
تأمين الوفاء	3 340 000	2,03%
الصندوق المغربي للتقاعد	4 474 006	2,72%
مجموعة BPCE المغرب	8 224 241	5,00%
مساهمون آخرون	16 776 177	10,20%
المجموع	**164 484 827**	**100,00%**

المصدر : البنك الشعبي المركزي

II.3. المجلس الإداري

إلى غاية 31 يوليوز 2012 ، يتكون مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي من الأعضاء التاليين :

الاسم / التسمية	الوظيفة	تاريخ التعيين أو الانتداب من طرف أعضاء المجلس	تاريخ تجديد مدة الانتداب	تاريخ انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد بنشعبون	الرئيس المدير العام	الجمعية العامة بتاريخ 23/05/2008	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
السيد محمد بلغازي	مدير عام مكلف بالكتابة العامة للقرض الشعبي للمغرب	انتداب من طرف المجلس الإداري 25/03/2010	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
المجمع الشريف للفوسفاط ش.م	يمثله السيد مصطفى التراب ، الرئيس المدير العام	انتداب من طرف المجلس الإداري 18/03/2009	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
السيد خالد سفير	الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية	انتداب من طرف المجلس الإداري 14/03/2011	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
السيدة فوزية زعبول	مديرة الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية	انتداب من طرف المجلس الإداري 14/07/2010	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
البنك الشعبي للرباط القنيطرة	يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد أحمد الصالحي	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
البنك الشعبي لمراكش بني ملال	يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد محمد بلقزيز	المجلس الإداري 25/09/2009	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
البنك الشعبي لمكناس	يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد عبد العزيز الطراشن	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011	الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
البنك الشعبي لطنجة تطوان	يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد محمد بولغمايز	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011		الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016
البنك الشعبي للجديدة أسفي	يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد محمد أديب	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2011		الجمعية العامة التي ستبت في حسابات السنة المالية 2016

المصدر : البنك الشعبي المركزي

II.4. الهيكل التنظيمي القانوني

إلى غاية 31 ماي 2012 ، يتفرع الهيكل التنظيمي للبنك الشعبي المركزي على الشكل التالي :

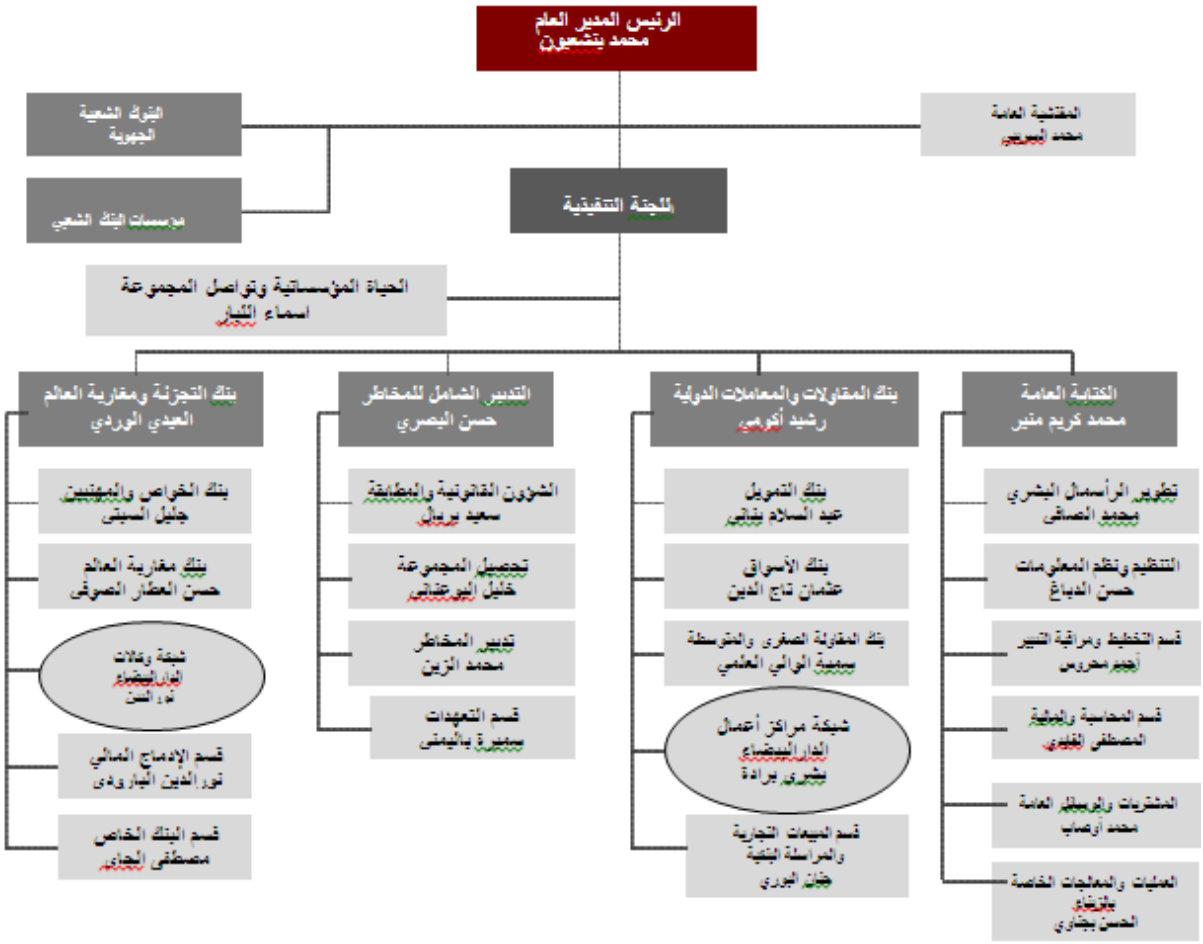

II.5. بنية مساهمات البنك الشعبي المركزي

يتحكم البنك الشعبي المركزي في مجموعة من الشركات التابعة. إلى غاية 31 يوليوز 2012 ، تتوزع الشركات التابعة للبنك الشعبي المركزي على الشكل التالي :

الشركات التابعة	القطاع	نسبة امتلاك رأس المال وحقوق التصويت
المغربية للإيجار	القرض الإيجاري	53,11%
فيفاليس	قرض الاستهلاك	63,92%
مجموعة أبلاين	بنك أعمال	74,87%
مغرب إنجاد الدولية	الإنجاد	77,43%
الشعبي بنك	بنك	99,81%
البنك الشعبي المغربي الغيني	بنك	55,53%
البنك الشعبي للمغرب وإفريقيا الوسطى	بنك	62,50%
البنك الشعبي الدولي أوفشور	بنك حر	70,00%
الشعبي للتأجير	التأجير طويل الأمد	72,93%
البنك الشعبي شور	العقار وخدمات أخرى	51,00%
ميديا فينانس	سوق الرساميل	60,00%
الشعبي كابيتال للاستثمار	صندوق لصناديق استثمارية	49,00%
صندوق مساهمة I	صندوق استثماري عام	99,86%
صندوق مساهمة II	صندوق استثماري عام	60,00%
أطلانتيك بنك أنترناسيونال	شركة قابضة	50,00%

المصدر : البنك الشعبي المركزي

II.6. نشاط البنك الشعبي المركزي

تطور القروض

يتوزع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء على الشكل التالي :

(بملايين الدراهم)	التطور 11/10	التطور 09/10 PF	2011	2010	2009 PF	2009
القروض للخزينة وللاستهلاك	36%	16%	31 848	23 396	20 164	8 052
قروضالتجهيز	2%	30%	21 871	21 527	16 521	11 745
القروض العقارية	6%	-1%	19 558	18 415	18 638	3 467
قروض أخرى	>100%	12%	5 317	2 292	2 053	1 730
الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء	**20%**	**14%**	**78 594**	**65 630**	**57 376**	**24 995**

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم دجنبر 2011 ، ارتفع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء بنسبة 20% ليصل إلى 78,5 مليار درهم. ويعزى بالأساس هذا الإرتفاع إلى تطور قروض الخزينة والقروض للاستهلاك بنسبة 36 % لتصل إلى 31,8 مليار درهم.

تطور ودائع الزبناء

يتوزع جاري ودائع الزبناء حسب أنواع المنتوجات على الشكل التالي :

(بملايين الدراهم)	الحصة	2011	الحصة	2010	الحصة	2009 PF	الحصة	2009
حسابات دائنة تحت الطلب	56%	27 909	49%	22 142	41%	18 716	9%	1 646
حسابات الادخار	7%	3 352	7%	2 987	6%	2 751		
الودائع لأجل	31%	15 676	41%	18 401	50%	22 945	86%	15 919
حسابات دائنة أخرى	6%	2 940	3%	1 371	3%	1 421	5%	920
ودائع الزبناء	**100%**	**49 877**	**100%**	**44 902**	**100%**	**45 833**	**100%**	**18 485**
نسبة النمو		11%		-2%		> 100%		22%

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم دجنبر 2011 ، ارتفعت ودائع الزبناء بنسبة 11 % لتصل إلى 49,8 مليار درهم. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس للحسابات الدائنة تحت الطلب والتي تمثل 56 % من مجموع ودائع الزبناء.

III. عوامل المخاطر

III.1. مخاطر الائتمان أو الأطراف المقابلة

يندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المصادق عليها من طرف اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب. وتتمحور هذه السياسة حول سلامة ومردودية العمليات وسن الضوابط الخاصة بتدبير مخاطر الائتمان على مستوى كافة هيئات القرض الشعبي للمغرب وانتقاء صارم للملفات عند منح القروض وإعداد ملف لكل عملية ائتمان ومراجعتها على الأقل مرة واحدة في السنة والتفاعلية خلال التحصيل والفصل بين وظائف منح القروض وتلك المكلفة بتقييم ومراقبة المخاطر.
وتم تجسيد هذه السياسة بواسطة نصوص تنظيمية داخلية من خلال دوريات ورسائل دورية ومعايير تؤطر نطاق وشروط مزاولة الأنشطة والتحكم في المخاطر وتتبعها.
بالنسبة للمقاولات والمهنيين، تتوفر مجموعة البنك الشعبي على نظام للتنقيط يتماشى وأحكام اتفاقية بازل II. ويشكل هذا النظام صلب الإجراءات المتعلقة بتدبير مخاطر الائتمان. إذ يعتبر التنقيط عنصرا أساسيا في تقييم المخاطرة والموافقة على القروض.

كما يتم تتبع حالات التعرض للمخاطر من خلال تحليل محفظة الزبناء موضوع عملية التنقيط. لهذا الغرض، تقوم وظيفة تدبير المخاطر على صعيد البنك الشعبي المركزي والبنوك الشعبية الجهوية بإعداد تقارير دورية ، يتم توجيهها لمختلف اللجان المختصة في تتبع المخاطر.

وبالنسبة للزبناء الخواص، يشمل التنقيط في الوقت الراهن القروض العقارية وقروض الاستهلاك. وفي ذات السياق، قام البنك بإطلاق مشروع يغطي احتياجات نظام تنقيط الخدمات بالتجزئة. والتي من شأنها تأسيس الشريحة الثانية التي لازالت ضرورية للانتقال لنموذج التنقيط الداخلي.

يخضع التركيز الفردي والقطاعي للمخاطر لتتبع دقيق من طرف البنك، استجابة للقواعد الاحترازية التي تفرضها متطلبات قسم المخاطر من جهة وضمانا لتنويع فئات الزبناء قصد التخفيف من التعرض للمخاطر من جهة ثانية. في هذا الصدد، وضعت مؤسستنا منهاجا لتشخيص المخاطر المائة الأولى المكونة من المجموعات الكبرى (حوالي 5 أطراف مقابلة). وتم تعميم هذا النهج على صعيد البنوك الشعبية الجهوية ، كلاً حسب نطاق عمله.
موازاة مع هذا التتبع، تولى أهمية خاصة للتعهدات متى تجاوزت 5 % من الأموال الذاتية.

قروض عبر إخراج الأموال من الصندوق	بنسب مئوية من الاستعمالات المنتجة للقرض الشعبي للمغرب
المخاطر المائة الأولى للقرض الشعبي للمغرب	46%
الأطراف المقابلة المستوفية لشروط التصريح لدى بنك المغرب	24%

يتوفر القرض الشعبي للمغرب على منظومة للتدبير والتتبع خاصة بمخاطر التركزالقطاعي. و تتمحور هذه المنظومة حول قواعد ومعايير كمية ونوعية.
ويرتكز تتبع حالات التعرض القطاعية للمخاطر على وضع تقارير دورية وإنجاز دراسة قطاعية وإعداد جذاذات خاصة بعمليات التتبع.

III.2. مخاطر السوق

بغية تأطير مخاطر السوق والتحكم فيها، وضعت مجموعة البنك الشعبي المركزي منظومة لتدبير المخاطر وفقا لمقتضيات بازل II وأجود الممارسات في هذا المجال. وترتكز هذه المنظومة على مبادئ رئيسية واضحة تتماشى مع الأهداف المسطرة ومستويات السماح بالتعرض للمخاطر مقارنة مع الأموال الذاتية.

اعتمدت مجموعة البنك الشعبي هيكلة لتدبير وتتبع مخاطر السوق، تتضمن العمل بأسلوب القيمة المقدرة للمخاطرة وتحاليل الحساسية لمخاطر السوق بالنسبة لمحفظة التداول ككل.

تطور مؤشرات المخاطر

وصلت القيمة الإجمالية للمحفظة المعرضة للمخاطرة (J-1إلى 95%) مع نهاية دجنبر 2010 إلى 46,74 مليون درهم ، أي 0,34% من قيمة المحفظة في السوق و 0,22% من إجمالي الأموال الذاتية.
وبلغت القيمة المعرضة للمخاطرة دون ارتباط 57,6 مليون درهم، أي بمفعول تنويعي قدره 10,87 مليون بالنسبة للمحفظة الإجمالية، موزعة على مختلف الأدوات المالية.
وتتركز القيمة المعرضة للمخاطرة أساسا في عمليات الصرف وخزينة العملات وبشكل ثانوي في المكونات الأخرى (محفظة السندات والأسهم وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة). ويعزى ذلك إلى حجم هذه المحافظ ، والتقلبات الكثيرة لعوامل المخاطر ولتأثيراتها مقارنة مع العوامل الأخرى لمحفظة التداول.

وصلت القيمة الإجمالية للمحفظة المعرضة للمخاطرة (J-1 إلى 99%) مع نهاية دجنبر 2011 إلى 13,71 مليون درهم ، أي 0,1% من قيمة المحفظة في السوق و 0,06% من إجمالي الأموال الذاتية.
ووصلت القيمة المعرضة للمخاطرة دون ارتباط إلى 16,9 مليون درهم، أي بمفعول تنويعي قدره 3,19 مليون بالنسبة للمحفظة الإجمالية، موزعة على مختلف الأدوات المالية.
وتتركز القيمة المعرضة للمخاطرة أساسا في محفظة السندات وسندات الملكية وبشكل ثانوي في عمليات الصرف وخزينة العملات.

قطاع الصرف

سجلت محفظة الصرف لأجل مستوى شبه قار على امتداد سنة 2010، ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض العام على مستوى دفاتر الطلبات ، على الرغم من بعض الأحداث المسجلة والمرتبطة بتقلبات حادة في أسعار الأورو والدولار الأمريكي.
وعلى الرغم من تسجيلها لارتفاع ملحوظ في الفصل الثاني من السنة، حافظت الوضعية الصافية للصرف على توازنها، مراعاة لتشكيل سلة العملات للدرهم وتحيين مختلف التدفقات لأجل. كما تم خلال سنة 2010 احترام الحدود التنظيمية ، مقارنة مع مستوى الأموال الذاتية ، بالنسبة للوضعية العامة وحسب العملات.

وخلال الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2011، سجلت محفظة الصرف لأجل مستوى شبه قار ، قبل أن ينخفض الجاري خلال الفصل الرابع علاوة على ارتفاع حجم مقايضة العملات، ، على الرغم من بعض الأحداث المسجلة والمرتبطة بتقلبات حادة في أسعار الأورو والدولار الأمريكي.

وعلى الرغم من ارتفاع ملحوظ خلال الفصل الأول من السنة ، ظلت الوضعية الصافية للصرف متوازنة طيلة باقي شهور السنة بالنظر لتشكيل سلة الدرهم وتحيين مختلف التدفقات لأجل. كما تم خلال سنة 2011 احترام الحدود التنظيمية ، مقارنة مع مستوى الأموال الذاتية ، بالنسبة للوضعية العامة وحسب العملات.

	الوضعية الصافية للصرف	الأموال الذاتية	النسبة من الأموال الذاتية
مارس 2010	751	20 184	3,7%
يونيو 2010	1 531	20 419	7,5%
شتنبر 2010	403	20 808	1,9%
دجنبر 2010	125	21 002	0,6%
مارس 2011	943	20 785	4,54%
يونيو 2011	599	20 785	2,88%
شتنبر 2011	431	21 394	2%
دجنبر 2011	375	21 739	2%

وفي يونيو 2011 ، بلغت القيمة المعرضة للمخاطرة بالنسبة لأنشطة الصرف 1,23 مليون درهم.

قطاع السندات

تمت خلال السنة المالية 2010 مراجعة حدود السندات والمصادقة عليها من طرف أجهزة الحكامة. فتم الإبقاء على حدود الوضعية القصوى لمحفظة التوظيف في نفس مستوى السنة السابقة.
وبلغت القيمة المعرضة للمخاطرة مع متم دجنبر 2010 بالنسبة لأنشطة السندات 7,71 مليون درهم.

وفي سنة 2011 ، تمت مراجعة حدود السندات والمصادقة عليها من طرف أجهزة الحكامة. فتم تعزيز حدود المدة والوضعية القصوى بواسطة تحديد حساسية محفظة التوظيف وتم تعديلها لتتماشى مع الظرفية الجديدة لتقلبات السوق.
وبلغت القيمة المعرضة للمخاطرة مع متم دجنبر 2011 بالنسبة لأنشطة السندات 7,05 مليون درهم.

قطاع الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

ظلت هذه المحفظة مستقرة خلال سنة 2010، موزعة بنسبة 10 % على الأسهم و 90 % على هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وذلك بغية التخفيف من الوضعيات المتعلقة بالأسهم التي ليست لها قيم كبيرة والتركيز على القيم الأكثر سيولة.
وهكذا، بلغت القيمة المعرضة للمخاطرة بالنسبة لأنشطة سندات الملكية 5,56 مليون درهم.

وظل جاري هذه المحفظة مستقرا ، إذ ناهز جاريا متوسطا قدره 3,5 مليار درهم، موزعا بنسبة 10 % على الأسهم و 90 % على هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وذلك بغية التخفيف من الوضعيات المتعلقة بالأسهم التي ليست لها قيم كبيرة والتركيز على القيم الأكثر سيولة.
وهكذا، بلغت القيمة المعرضة للمخاطرة بالنسبة لأنشطة سندات الملكية 4,31 مليون درهم.

III.3. مخاطر تدبير الأصول والخصوم

يقوم البنك بتقييم ومراقبة المستوى العام للمخاطرة الإجمالية للنسب :
- مرة واحدة كل ثلاثة أشهر إبان حصر البيانات المالية ؛
- بمناسبة تغييرات هامة في شبكة الأسعار

وترتكز إجراءات المراقبة على :
- منهجية للتقييم تستند إلى مقاربة الفوارق
- نظام لرفع تقارير للجنة تدبير المخاطر كل ثلاثة أشهر حول مستوى التعرضات للمخاطر واختبارات الضغط الخاصة بقياس التأثير على العائد الصافي البنكي وكذا الأموال الذاتية ...؛
- موازاة مع تطبيق سيناريوهات تكميلية على الحصيلة بأكملها لقياس تأثير الصدمات الكبيرة على النسب.

يتم تقييم ومراقبة المستوى العام للمخاطرة الإجمالية للنسب :
- مرة واحدة كل ثلاثة أشهر إبان حصر البيانات المالية ؛
- مرتان في السنة ، ارتباطا بمنهاج التخطيط (مرحلة مذكرة التوجيهات الاستراتيجية ومرحلة تأطير المخطط المالي متوسط الأمد)، ويتخذ شكل إجراء للمصادقة النهائية على المخطط متوسط الأمد؛
- بمناسبة تغييرات هامة في شبكة الأسعار لقياس تأثيرها

وترتكز إجراءات المراقبة على :
- منهجية للتقييم تستند إلى مقاربة الفوارق
- نظام لرفع تقارير للجنة تدبير المخاطر كل ثلاثة أشهر حول مستوى التعرضات للمخاطر واختبارات الضغط الخاصة بقياس التأثير على العائد الصافي البنكي وكذا الأموال الذاتية والتطور التوقعي للنسب الاحترازية؛

- نظام للحدود على صعيد تأثير المخاطر، مقارنة مع العائد الصافي البنكي والأموال الذاتية، يتم تحديده من طرف لجنة تدبير المخاطر وتصادق عليه اللجنة المديرية.

ومن هذا المنطلق، تروم إجراءات تدبير المخاطرة الإجمالية للنسب الاستغلال الأمثل لتأثير النسب على الأرباح والأموال الذاتية، اعتمادا على حساب الفوارق الساكنة والمتغيرة وفق وتيرات يتم تحديدها مسبقا.

تطور مؤشرات المخاطر

في 30 يونيو 2011، كان شكل الموجودات والمطلوبات التي يقل استحقاقها عن 12 شهرا مماثلا تقريبا للعناصر ذاتها في نهاية دجنبر 2010، باستثناء

- اقتناء سندات الملكية بمبلغ 1.7 مليار درهم (عوض سندات التوظيف والاستثمار التي يتم تصريفها على الأمد القصير ؛
- إصدار حقوق تم اكتسابها عن طريق شراء الفواتير والتي لا تتجاوز مدة تجديدها سنة واحدة ؛
- إصدار شهادات الإيداع في ماي 2011 بمبلغ 3 مليارات درهم(مما يرفع إلى خمس مليارات درهم المبلغ الإجمالي لشهادات الإيداع التي تم إصدارها) ؛
- ارتفاع القيم الممنوحة للاستحفاظ بقيمة 3,4 مليار درهم.

ومع نهاية دجنبر 2011، تحسن المستوى المقدر للمخاطرة بشكل كبير بفعل :
- مواصلة اقتناء سندات الملكية لأغراض التداول (بمبلغ 2,4مليار درهم) التي يتم تصريفها على الأمد القصير ؛
- ارتفاع عمليات الصرف لأجل ؛
- شهادات الإيداع بمبلغ 2 مليارات درهم

هكذا ، يعتبر المستوى المقدر لمخاطر المجموعة في أفق سنة واحدة إيجابيا بتاريخ دجنبر 2011، مع وجود تأثيرات ، تعكس وفق نفس المنحى، التغيرات المتوقعة لنسب الفائدة على الأمد القصير.
ويوضح الجدول التالي التأثير الافتراضي لارتفاع النسب ب100 نقطة أساس ، لمدة قدرها 12 شهرا (أمد قصير)، وتطبق على الدخل الصافي للفائدة والقيمة الاقتصادية للبنك في 2010 و 2011. والملاحظ أن تأثير هذا التغير يمثل أقل من 1,5 من العائد الصافي البنكي و 1% من أموالنا الذاتية.

النسبة المئوية من الاستعمالات المنتجة للقرض الشعبي للمغرب	دجنبر 2010	يونيو 2011	دجنبر 2011
الربح (بالملايين)	122	95	78
مقارنة مع العائد الصافي البنكي	1,48%	1,15%	0,85%
القيمة الاقتصادية على الأمد القصير (بالملايين)	-51	-77	-105
مقارنة مع الأموال الذاتية	-0,24%	-0,45%	-0,48%

مخاطر السيولة :
يتجسد تدبير هذه المخاطرة عبر الحفاظ على مستوى كاف من السندات السائلة وتمويلات قارة ومتنوعة. وتتكون محفظة السندات في غالبيتها من سندات الخزينة وبشكل ثانوي من وضعيات على الأسهم السائلة وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

تطور مؤشرات المخاطرة

بلغ إجمالي موجودات القرض الشعبي للمغرب 205,3 مليار درهم في نهاية دجنبر 2010 ، مقابل 195,8 مليار درهم في 2009، أي بزيادة نسبتها 4,9%.

وفي دجنبر 2011 مقارنة مع دجنبر 2010 ، بلغت الاستعمالات المطلوب تمويلها نقدا 29 مليار درهم (من ضمنها 1,5 مليار درهم بالنسبة لنشاط شراء الفواتير المدرج برسم السنة المالية 2011) ومحفظة السندات (المعاملة والتوظيف) في حدود 4,8 مليار درهم.. وتمت إعادة تمويل هذه المبالغ أساسا عبر :

- ودائع الزبناء في حدود 13,7 مليار درهم ؛
- انخفاض الاحتياط النقدي لبنك المغرب بقيمة 3,8 مليار (ويعزى جزء منه لانخفاض وعاء حساب هذا الاحتياط) ؛
- ارتفاع الديون تجاه مؤسسات الائتمان من ضمنها 6 مليارات تتخذ شكل تسبيقات للاستحفاظ لدى بنك المغرب و 4 مليارات كاقتراض بالعملات ؛
- إصدار شهادات الإيداع بمبلغ 3 مليارات مقابل 2 مليارات في 2010 ؛

تفاقم خلال السنة المالية 2011 الانحصار التدريجي للسيولة الذي شهده القطاع البنكي انطلاقا من سنة 2008 .
وارتفعت الموارد المحصلة من الزبناء بنسبة 8,2%، منتقلة من 167,9 مليار درهم في دجنبر 2010 إلى 181,7 مليار درهم في نهاية دجنبر 2011. ويهم هذا الارتفاع الودائع تحت الطلب (+ 13,3%) والحسابات على الدفتر(+ 12,6%).وفي المقابل، سجلت الودائع لأجل تراجعا بنسبة 25 %، على إثر عدم تجديد بعض الشركات الكبرى للودائع لأجل.
وبلغ معامل التحويل للقرض الشعبي للمغرب 86,8% في دجنبر 2011مقابل 84,4% في دجنبر 2010 بفعل التطور المهم للنشاط الائتماني الذي زاد بنسبة 16,2% مقارنة مع ودائع الزبناء (+ 8,2%).
من أجل دعم هذه السياسة الإرادية للنمو ، أصدر القرض الشعبي للمغرب شهادات للإيداع خلال ماي 2011 بمبلغ قدره 3 مليارات درهم مقابل ملياري درهم في 2010. بيد أن لجوء القرض الشعبي للسوق النقدية وسوق السندات يبقى محدودا نوعا ما مقارنة مع البنوك الأخرى في القطاع.

III.4. مخاطر التشغيل

تطبق إجراءات تدبير مخاطر التشغيل على جميع مكونات المجموعة وترتكز إجمالا على تحديد وتقييم المخاطر من خلال وضع خارطة للمخاطر وتتبع وتحيين تلك المنبثقة عن هذه الخارطة ؛
وهناك ثلاث أدوات منهجية : خارطة مخاطر التشغيل، إجراءات جمع العوارض والتقييم الذاتي.

خارطة مخاطر التشغيل

تم وضع منهجية لإعداد خارطة مخاطر التشغيل بتعاون مع مكتب مختص. وتم إنجاز نسخة عامة لنطاق البنك الشعبي المركزي والبنك الشعبي للدارالبيضاء شمل مجموعة من المهن وخاصة التعهدات وعمليات الصندوق وتسيير الحسابات والمعاملات مع الخارج وعمليات السوق والنقديات والتأمين البنكي...
كما تم على المستوى الداخلي إنجاز خارطة للمخاطر تشمل بعض الوظائف مع تبني نفس المنهجية (الموارد البشرية، اللوجيستيك ونظم المعلومات ومراقبة التدبير)
وتتم هذه المنهجية عبر عدة مراحل :

- تحديد المخاطر
- قياس وتقييم المخاطر
- تقييم وسائل المراقبة وتغطية المخاطر
- تحديد المخاطر الصافية بحسابها انطلاقا من العناصر التالية :
  - قيمة التأثير الإجمالي العام
  - الفارق المحدد في مجال تغطية تدابير المراقبة

تعميم خارطة المخاطر على البنوك الشعبية الجهوية والشركات التابعة
وبخصوص البنوك الشعبية الجهوية والشركات التابعة ، تم تكوين المسؤولين عن تدبير المخاطر بخصوص منهجية تحديد وتقييم مخاطر التشغيل. بحيث يقومون بإعادة تقييم المخاطر انطلاقا من تطبيق معطيات بنوكهم الشعبية الجهوية

التقييم الذاتي لمناهج التحكم في المخاطر

بناء على توصيات بنك المغرب وطبقا لأجود الممارسات المتبعة في تدبير مخاطر التشغيل، تم الشروع في إعداد نظام للتقييم الذاتي. بحيث تشكل مختلف حالات التعرض للمخاطر موضوع تصنيف بناء على شبكة للتنقيط. وتسمح هذه الأخيرة بتجسيد عمليات التقييم النوعية وتحويلها لأدوات قياس كمية وبالتالي التمكن من تقييم المخاطر المرتبطة بنشاط معين أو/و المخاطر العرضية.

IV القوائم التركيبية للحسابات الموطدة للبنك الشعبي المركزي وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

IV.I حصيلة البنك الشعبي المركزي وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

الأصول

الأصول (بملايين الدراهم)	2009[PF]	2010	2011
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	10 286	9 094	5 404
أصول مالية بالقيمة المستحقة عن النتيجة	36	6 038	10 038
أصول مالية متاحة للبيع	16 583	12 865	13 918
القروض والديون المطلوبة من مؤسسات الائتمان وتلك المعتبرة في حكمها	15 807	10 181	9 159
القروض والديون المطلوبة من الزبناء	133 211	146 125	170 498
التوظيفات الممتلكة حتى تاريخ الاستحقاق	21 618	19 110	17 257
أصول الضريبة المستحقة	780	768	733
أصول الضريبة المؤجلة	609	846	65
حسابات التسوية وأصول أخرى	2 351	1 690	3 318
مساهمات في شركات محسوبة بطريقة حقوق الملكية	17	18	29
مستعقرات مجسمة	5 910	7 665	6 150
مستعقرات غير مجسمة	398	406	373
فارق الشراء	396	419	418
مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية	**208 003**	**215 226**	**237 359**

الخصوم

الخصوم (بملايين الدراهم)	2009[PF]	2010	2011
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	25,9	5	3
الديون المطلوبة من مؤسسات الائتمان وتلك المعتبرة في حكمها	11 142,6	7622	14 954
الديون إزاء الزبناء	163 190,5	169776	183 584
الديون الممثلة بسند	611,0	637	635
سندات الديون الصادرة	188,1	2002	3 067
خصوم الضريبة الجارية	436,4	765	501
خصوم الضريبة المؤجلة	1 456,8	1659	794
حسابات التسوية وخصوم أخرى	2 676,9	2755	2 800
المؤن التقنية لعقود التأمين	162,0	190	202
مؤن لمواجهة المخاطر والتحملات	1 236,8	1124	1 399
إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان	2 916,1	4166	3 043
ديون مرتبطة	1 554,8	1555	1 556
رأس المال و احتياطات مرتبطة	5 399,1	6112	11 940
احتياطات موطدة	13 796,9	13565	9 552
- حصة المجموعة	1 394,8	1288	2 267
- حصة البنوك الشعبية الجهوية	11 012,9	11087	6 043
- حصة الأقليات	1 389,3	1190	1 242
أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة	319,5	231	288
- حصة المجموعة	260,8	223	301
- حصة البنوك الشعبية الجهوية	58,7	8	-21
- حصة الأقليات	-	-288	8
النتيجة الصافية للسنة المالية	2 889,2	3063	3 039
- حصة المجموعة	1 064,7	1773	1 826
- حصة البنوك الشعبية الجهوية	1 755,9	1084	1 022
- حصة الأقليات	68,7	206	190
مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية	**208 002,6**	**215 226**	**237 359**

II.IV حساب النتيجة طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

–

حساب العائدات والتكاليف (بملايين الدراهم)	2009[PF]	2010	2011
فوائد وعائدات مماثلة	11 182	11 520	11 494
فوائد وتكاليف مماثلة	(4 113)	(3 664)	(3 682)
هامش الفوائد	**7 069**	**7 856**	**7 812**
عمولات محصلة	900	1 024	1 059
عمولات مقدمة	(27)	(36)	(75)
هامش على العمولات	**873**	**988**	**984**
أرباح أو خسائر صافية عن الأدوات المالية بقيمتها المستحقة حسب النتيجة	309	396	501
أرباح أو خسائر صافية عن الموجودات المالية المتاحة للبيع	451	587	538
نتيجة أنشطة السوق	**760**	**983**	**1 039**
عائدات الأنشطة الأخرى	413	397	523
تكاليف الأنشطة الأخرى	(151)	(175)	(202)
العائد الصافي البنكي	**8 963**	**10 049**	**10 156**
التكاليف العامة للاستغلال	(3 853)	(4 154)	(4 425)
مخصصات للاستخماد ولنقصان قيمة المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	(350)	(445)	(512)
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**4 760**	**5 450**	**5 219**
تكلفة المخاطرة	(418)	(828)	(697)
نتيجة الاستغلال	**4 342**	**4 622**	**4 522**
حصة النتيجة الصافية للمقاولات التي تمت معادلتها	(0)	(0)	1
أرباح أو خسائر صافية عن الموجودات الأخرى	(57)	(37)	75
تغيرات قيم فوارق الشراء		0	(0)
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**4 285**	**4 584**	**4 597**
ضرائب على الأرباح	(1 396)	(1 521)	(1 558)
النتيجة الصافية	**2 889**	**3 063**	**3 039**
النتيجة – حصة البنوك الشعبية الجهوية	1 756	1 084	1 022
النتيجة خارج المجموعة	69	206	190
النتيجة الصافية حصة مجموعة البنك الشعبي المركزي	**1 065**	**1 773**	**1 827**

تـنـبـيـه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المذكرة الإخبارية المؤشر عليها من طرف مجلس القيم المنقولة تحت المرجع رقم **VI/EM/031/2012** في 28غشت 2012.

ويوصي مجلس القيم المنقولة بقراءة المذكرة الإخبارية كاملة والموضوعة رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.